براناميتا بارواه

باحث في معهد دراسات وتحليلات الدفاع نيودلهي ـ الهند

انقلاب التحالفات:

إعادة تشكل العلاقات الإقليمية والدولية في شرق آسيا

يرتبط الوضع الأمني المضطرب في شرق آسيا بالتحولات الرئيسية في ميزان القوى وسياسات التحالف، فقد شهد العقد الأخير تغيرات جيواستراتيجية، أبرزها: نهضة الصين، وسعي اليابان لتوسيع دورها على الساحة الإقليمية والدولية، وسياسة الانعطاف الأمريكي تجاه آسيا والباسيفيكي، وتزايد النزاعات الإقليمية في بحر الصين الشرقي والجنوبي.. إلخ؛ مما زاد التوترات الأمنية والسياسية بالمنطقة.

وتعكس التطورات الراهنة التحولات التدريجية في تحالفات الحرب الباردة في المنطقة وتأثيرها على العلاقات بين الدول، وهو ما برز في أحداث رئيسية شهدتها المنطقة خلال الشهرين الماضيين، مثل قرار اليابان إعادة صياغة وتفسير دستورها السلمي، وزيارة الرئيس الصيني شي جين بينج التاريخية إلى سيول، وإطلاق كوريا الشمالية سلسلة من الصواريخ.

أولاً: تحولات في سياسات اليابان العسكرية

اتجهت اليابان مؤخراً إلى تغيير سياستها الأمنية الدفاعية الصارمة التي تعود لما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى ممارسة حق الدفاع الجماعي عن النفس، إلى إثارة القلق الشديد في المنطقة، لأن مثل هذا التحول سيمكن القوات اليابانية من استخدام القوة للدفاع عن حلفائها المعرضين للهجوم والمشاركة المسلحة في عمليات حفظ السلام. وعلى الرغم من إصرار رئيس الوزراء الياباني شينزو أبي على ضرورة هذه التحركات في ظل الوضع الأمني المضطرب في شرق آسيا، فإن الدول المجاورة، خاصة الصين وكوريا الشمالية، انتقدت القرار الياباني بشدة، حيث تعتقد أن ذلك سيساعد اليابان في إعادة تشكيل جيشها، كما حدث أيام الحرب العالمية؛ مما سيهدد أمن المنطقة.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أشادت باتجاه اليابان للدفاع الجماعي عن النفس، باعتباره جزءاً من استمرار نضج التحالف الأمريكي-الياباني. ويمكن تفهّم موقف واشنطن في ظل حثها منذ سنوات لحلفائها (ومنهم اليابان) على تحمل قدر أكبر من المسؤولية في الحفاظ على التحالف الأمني. وكانت واشنطن حريصة على تشكيل تحالف ثلاثي مع اليابان وكوريا الجنوبية، وهو ما لم يحدث في ظل العداء المتزايد بين طوكيو وسيول. لكن إعادة اليابان صياغة دستورها قد يعوض هذا التحالف، لاسيما أن واشنطن تواجه تحدياً جديداً بعد إعلان كوريا الجنوبية في يوليو الماضي عن عدم نيتها اعتماد نظام الدفاع الجوي للارتفاعات العالية الذي ترغب واشنطن في نشره للتعامل مع التهديدات الصاروخية القادمة من كوريا الشمالية.

ثانياً: التقارب الصيني ـ الكوري الجنوبي

في الوقت الذي توترت فيه العلاقات بين اليابان وكوريا الجنوبية بسبب النزاعات الإقليمية على جزيرة تاكشيما/دوكدو، يبدو أن العلاقات بين الصين وكوريا الجنوبية قد وصلت لآفاق جديدة، فمنذ تولت بارك جيون هاي رئاسة كوريا الجنوبية في عام 2013، وهي مصرة على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في

شتى المجالات. وعقدت بارك خمس محادثات على مستوى القمة مع نظيرها الصيني شي جين بينج، وعكست زيارة شي جين إلى سيول في أوائل يوليو 2014 العلاقات الجديدة بين البلدين، خاصة أنهما أكدا في البيان المشترك الذي صرحا به عقب القمة على نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية وإبرام اتفاقية للتجارة الحرة بين البلدين في نهاية هذا العام.

وعلى الرغم من تشكيك البعض في زيارة شي جين واعتبارها مجرد زيارة رمزية، فإن الرئيس الصيني نجح في كسر تقليد قديم كان يحتم زيارة حليفه القديم كوريا الشمالية أولاً قبل زيارة كوريا الجنوبية، إذ لم يعكس هذا التصرف إحباط بكين المتزايد من سلوك كوريا الشمالية الاستفزازي فحسب، بل ووضّح أيضاً تزايد أهمية كوريا الجنوبية في الحسابات الصينية.

كذلك أرسل توقيت قمة يوليو إشارة إقليمية قوية، فنظراً لتدهور العلاقات بين كوريا الجنوبية واليابان وضعف موقف سياسة المحور الأمريكي الحالي، تأمل الصين في تعزيز روابطها الثنائية مع كوريا الجنوبية لإضعاف تحالف سيول وواشنطن؛ مما سيؤدي في نهاية المطاف لتقليل دور الولايات المتحدة في شرق آسيا.

اقتصادياً، تجمع بكين وسيول علاقات قوية، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما 220 مليار دولار أمريكي في عام 2013، وهو أكبر من حجم تجارة كوريا الجنوبية مع كلٍ من الولايات المتحدة واليابان مجتمعتين؛ ما يعكس بوضوح قوة الروابط الاقتصادية بين الجانبين، وتوقعات مرتفعة بتعزيزها بعد بداية المفاوضات الجديدة في شهر أغسطس 2014 حول الحدود البحرية وتحويل العملات المباشر.

ولا يمنع كل ذلك أن سياسات التحالف القديمة لاتزال تقلل الثقة وتعوق دون نقل العلاقات إلى شراكة استراتيجية شاملة، فالصين ساعدت كوريا الشمالية في برنامجها النووي والصاروخي، ولطالما طلبت سيول من الصين دعماً في مجال نزع السلاح النووي من كوريا الشمالية من دون فائدة، بل وامتنع الرئيس الصيني خلال قمة يوليو عن الإفصاح بأي تصريح في هذا الصدد. وفي المقابل تتردد سيول في الانضمام للنظم المالية والأمنية الإقليمية في آسيا، والتي اقترحتها بكين مؤخراً، وهو ما قد يعود إلى حد كبير لاستبعاد الولايات المتحدة من هذه الأطر الإقليمية.

ثالثاً: تغير عقارب المحاور

يثير التقارب الصيني ـ الكوري الجنوبي قلق اليابان بعد أن شكل الطرفان جبهة موحدة ضد عدم تكفير اليابان عن جرائمها في زمن الحرب العالمية، فاتفقت الدولتان في قمة يوليو على بحث قضية تورط اليابان في قضية نساء المتعة، وعرضت الصين إقامة مراسم تذكارية مشتركة مع كوريا الجنوبية في العام المقبل لإحياء الذكرى السبعين لتحرير كوريا من حكم اليابان الاستعماري.

وتحاول طوكيو حالياً إصلاح علاقاتها مع كوريا الشمالية، رداً على هذه الجبهة الموحدة ضدها، فقررت رفع بعض العقوبات المفروضة على بيونج يانج، مقابل تعاون الأخيرة في إعادة فتح التحقيقات في قضية الاختطاف. وعلى الرغم من تأييد الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية الحذِر للخطوة التي قامت بها اليابان، فإنهما مازالتا قلقتين من إمكانية تهديد الجهد الدولي المبذول لنزع السلاح النووي من كوريا الشمالية.

وبالنسبة لكوريا الشمالية، يبدو أن علاقاتها بالصين قد عانت في السنوات الأخيرة من انتكاسة كبرى نتيجة سياسات كوريا الشمالية النووية في ظل قيادة كيم جونج آن. وحاولت الصين النأي بنفسها عن حليفها الشيوعي منذ إجراء التجربة النووية الثالثة في فبراير 2013، ولذا كانت انتقادات بيونج يانج لزيارة شي جين بينج لكوريا الجنوبية شديدة، وزاد من انتقاداتها إدانة الصين مؤخراً في مجلس الأمن إطلاق كوريا الشمالية صواريخ قصيرة المدى في يوليو 2014.

وعلى الرغم من اتساع الهوة بين الحليفين القديمين، فإنها لم تكن بالعمق الذي يدفع الصين لقطع علاقاتها مع كوريا الشمالية كليةً، بل إن الصين تود الاستمرار في الحفاظ على نفوذها بكوريا الشمالية طالما أن تحالف الولايات المتحدة مع اليابان وكوريا الجنوبية لم يمسه سوء بعد.

إن هذه المستجدات توحي بأن تحالفات الحرب الباردة في شرق آسيا في حالة تغير مستمر. وعلى الرغم من أن الأهداف الاقتصادية المشتركة والمخاوف التاريخية قد جمعت شمل عدوين من الحرب الباردة (الصين وكوريا الجنوبية)، فإن النزاعات الإقليمية بين كوريا الجنوبية واليابان أجبرت حليفي الولايات المتحدة على الانفصال. ولقد عانت حتماً سياسات المحور الأمريكي من انتكاسة نتيجة النزاعات بين سيول وطوكيو.

وفي الوقت الذي توترت فيه العلاقات بين الصين وكوريا الشمالية بسبب سعي الأخيرة الدؤوب خلف برنامج السلاح النووي، تستمر بكين في التعامل مع كوريا الشمالية على أنها حليف أساسي في مواجهة التحالف الأمني للولايات المتحدة مع كوريا الجنوبية واليابان.

وفي ظل هذه الظروف يبدو أن الشكوك مازالت قائمة حول كيفية تطور كل هذه العلاقات وسط التحولات التي يشهدها الوضع الأمني في المنطقة. وسيتم تحديد الاتجاه المستقبلي لأغلب هذه العلاقات في المقام الأول من خلال القضايا الجيواستراتيجية والأمنية مثل مغامرة كوريا الشمالية النووية والمنافسة الصينية-الأمريكية على النفوذ في منطقة آسيا والمحيط الهادي. وتحتاج دول شرق آسيا حالياً للتركيز على صياغة استراتيجية دبلوماسية أكثر حكمةً وإبداعاً من أجل إعلاء المصلحة الوطنية والحد من التوترات فيما بينها، والتركيز على الحفاظ على علاقات مشتركة جيدة والامتناع عن تعريض الأمن الإقليمي للخطر.